

سياسة الوفاق

- ١ -

نظم الانكليز إذا نحن لم نعتزف بالتحسين المادي والاداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال^(١). ونظم أنفسنا جداً إذا نحن اعترفنا بأن الانكليز من سنة ١٨٨٧ قد عملوا في البلاد عملاً يدل على أن لهذا الاحتلال آخراً ينتهي إليه . أو ان لا يعود التي وعدوها يوم دخولهم مصر وتكررت بعد ذلك في مواطن شتى محلاً من التصديق في نفس المصري الذي يحب الحق كما يحب بلاده .

تلك هي الحقيقة الناصعة التي أصبح الناس في مصر على اختلاف طبقاتهم يشعرون بها شعوراً قد يؤدي الانكليز ولكن مصدره مع الأصف هو من أيديهم التي تبتطش بالتعليم العام قاعدة التمدن والارتقاء . ومن مخالفة أعمالهم في الادارة المصرية لتصريحاتهم في المناقشات البرلمانية وخطب رجالهم في المواطن السياسية .

كلما جرحنا الانكليز هذه الحقيقة الحرة حنقوا علينا، وأنحوا عايننا بصفات السوء ، يرموننا مرة بالانحطاط في العقل عن مراتب الانسان، ومرة بالتعصب الديني، وثالثة بنكران الجميل . ولكننا مع ذلك يكفيننا منهم أنهم يعترفون أننا في كل مدة الاحتلال لم نتقدم خطوة جدية في طريق الدستور ، وأنهم على مدنياتهم المصفاه لم يغيروا شكل الحكومة الاستبدادية إلى خديوية مقيدة تعطي للرأي شبراً من حكومات القرن العشرين . بل لا تزال اوتوقراطية مطلقة، الأمير فيها مطلق فيما له من السلطة ، والمعتمد البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقاً فيما سلطتهم عليه القوة من الادارات المصرية . والامة أمام هاتين السلطتين المطلقتين سلطة الخديوية الشرعية ، وسلطة الاحتلال الفعلية ، تجري بها الاقدار يوماً إلى اليأس ويوماً إلى الرجاء .

إن الامة أمام الجهل التام بمقاصد الانكليز بها لا تستطيع أن تجعل قاعدة معاملتهم

(١) نشرت في العدد ٤٠١ من المجودة في ٢ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بنوان « الفرض من سياسة الوفاق »

الصراحة التامة . بل جرب الإنكليز أنها في قلق مستمر ليس سببه (كما قال اللورد ملز وكرره اللورد كرومر في مواطن شتى) تعصباً ولا نشوراً عن المدنية الغربية وعدم استعداد لها . بل سببه ان الإنكليز لم تكن أعمالهم من شأنها أن تقنع الأمة بأن غرضهم من الاحتلال ترقيتها ، بل على نقیض ذلك . فإن غطرصهم وعسفهم في الإدارة ووقوفهم بالتعليم عند حد معين ، كل ذلك ينم عن مقصد آخر غير المقصد الذي يصرحون به الذي هو تنظيم البلاد وتقوية حكومتها على النمط الحديث ، أي جعلها حكومة دستورية ليأمنوا على مفتاح سلامة السلطنة الإنكليزية في الشرق ، وليوطدوا فيها دعام تجارتهم التي تزيد يوماً فيوماً . ذلك المقصد الذي تنم عليه أعمال الإنكليز هو امتلاك مصر ، وجعلها مستعمرة إنكليزية .

لئن قلق المصريون من إدارة بلادهم بيد الإنكليز فلقد قلقوا قبل ذلك من إدارتها بيد الأتراك . وما كانت جاذبيتهم نحو الأتراك في حادثة العقبة بأكثر وضوحاً من جاذبيتهم نحو الفرنسيين في حادثة فشودة . فمن الجهل بالمفكر العام المصري أن يقال بأن ميلهم إلى الترك سببه التعصب الديني . كما أن من الظلم البين نسبة المصريين إلى الانحطاط في العقل عن مراتب العقول البشرية . ولسكننا نظن — وهو أقرب إلى الصواب — أن لسانة الإنكليز مصلحة في كتمان الحق الذي يعلمونه والجهر بنقيضه .

وأن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه ، ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون الرضى عن حالتهم السياسية الحاضرة إلا إذا أخذ سموه في أسباب اشراك الأمة وإيائه في الحكم على صورة تجعل مجموع الأمة حاكماً ومحكوماً لا سياداً وعبداً . ولقد كان عدد قليل من المصريين يظنون أن الاحتلال بعد أن فرغ من تأييد العرش الخديوي بقي عندنا لمحاربة الاستبداد الذي كان ينسب للعائلة المالكة وحكومتها . ولسكن التجارب قد أبانت لنا أن الإنكليز ما حاربوا الأمير إلا ليأخذوا منه الأمة ، ويضعوا سلطانها عليها ، ويجعوا من نفسها التعلق به ليستأثروا بالامر دون غيرهم . فكانت الأمة في نظرهم كمية لا تعقل مصيرها دائماً لا لنفسها بل لمن غلب . على هذه الفكرة بنيت جميع المشاكل التي قامت بين سمو أفندينا عباس باشا الثاني وبين الإدارة الإنكليزية في سني ١٨٩٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ وانتهت بتغلب السلطة الفعلية التي بقيت كذلك متغلبة متداخلة في عظام الأمور ودقائقها الى العام الأسبق إذ رأت إنكليزاً أنها فشلت في فكرة كسب الأمة ، وان إدارتها لمصر محوطة بالقلاقل والانتقادات من كل جانب بسبب سياسة الخلاف بين معتمدها وبين سمو الأمير ، فعمدت إلى تغيير وجه السياسة أو شكلها لالها ، ما أرادت تغيير الحكومة من استبدادية مطاعة إلى خديوية مقيدة . كلاً . بل أرادت إبقاء النظام الاستبدادي على ما هو عليه ، وان اشرك معها سمو الأمير في الأعمال

حتى يرضى مموره على فكرة انه متى رضي لا يبقى في البلد من ينتقد أعمالها ، ولا من يطالب بالدستور . وهذه أكبر مسبة تستطيع الادارة الانكليزية أن ترمي بها الأمة المصرية التي ظنتها لا تقدر إلا الحكم الشخصي ولا تفهم من الحكومة إلا شخص الأمير ؟

لا يجهل الانكليز انه يوجد الآن في مصر من أبنائها — وعددهم لحسن الطالع كثير جداً — من لا تسحر قلوبهم المراكز العالية ، ولا يعرفون اسعادة بلادهم إلا طريقاً واحداً هو طريق الدستور، وإن هؤلاء لا يمكنهم أن يكفوا عن السعي بجميع الوسائل السلبية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة سواء اتفقت السلطان أو اختلفتا، وسواء رضي ممور أفتدينا عن الاحتلال أو لم يرض عنه — ولكن الانكليز مع علمهم هذا لم يشرعوا بسياسة الوفاق عبثاً. بل شرعوا لتقف الشعبية المصرية أمام السلطتين معاً، تطالبهما بالدستور، وتنتقد منهما كل إبطاء فيه، وتنكر عليهما كل عمل لا ترى فيه مصلحة الأمة . فيتذرع الانكليز بذلك إلى أن يدعوا علينا دعوى جديدة هي أن الوطنيين المصريين يحملون على ملكهم كما يحملون على الانكليز، كما تهمنا به جريدة الديلي تلغراف التي نشرنا مقالها يوم الاثنين الفائت. سيدعي الانكليز علينا هذه الدعوى ليقولوا بأن الاحتلال قد رجع اليه غرضه الأول وهو تأييد العرش الخديوي . نعم سيدعون ذلك وما أكثر دعاويهم علينا السابقة . ولكننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين جميعاً يحبون ملكهم ويؤيدونه ولكن بصفته أميراً مبالاً للدستور كما وصف مموره نفسه بذلك وهو أصدق واصف .

نسوق كل هذا القول تعليقاً على ما ترجمه به المصحف الانكليزية ضد الحركة الوطنية وما ترجم به من سياسة الوفاق . ويحتمل بنا في هذا الصدد أن نقارن بين سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج كل منهما وما يجب على الأمة تلقاء ذلك الوفاق المتوقع . وموعداً بذلك الأعداد التالية .

— ٢ —

أساس النجاح في معاملة الرجل للرجل هي الثقة المتبادلة بين الطرفين^(١). وإن هذه الثقة يستحيل وجودها بين اثنين جهل كلاهما أو أحدهما مقصد الآخر منه. وإن الرابطة الوثيقة الدائمة بين شريكين هي الرابطة المؤسسة على منفعة محددة ظاهرة متبادلة لا غبن فيها على أحد الطرفين، ولا رياء يدخلها من الفريقين.

يتألم الانكليز إذا رأوا أنفسهم كلما أطالوا المكث ازدادت كراهة الشعب المصري لهم. ويزيد ألمهم كلما قارنوا بين ثروة مصر قبل الاحتلال و ثروتها بعده، وظنوا أو افترضوا بأنهم هم دون غيرهم أسباب تلك الثروة، تساءلوا بنوع من الحيرة « علام يكرهنا المصريون ونحن قد دفعنا عليهم ينابيع الثروة، ونشرنا راية الأمن والسلام، وكيف أن البيت المالك يكرهنا أيضاً ونحن الذين صُننا دعائمه من العواصف التي كادت تذهب به سنة ١٨٨٢ (كما تقول به الديلي تلغراف في مقالها الأخير). ولكن السكاتب الكبير اللورد ملزر قد أجاب في كتابه على تلك الأسئلة بمقالة بعيدة عن الحق ربما صحَّ بعض ما فيها على بعض الأفاكين من الموظفين الذين يتخذون آراءهم السياسية تجارة يكسبون بها علو المناصب وأمثالهم مع ذلك كثيرين في جميع أمم العالم. ولكننا إذا صدقت على هؤلاء لا يمكن أن تصدق على بقية الموظفين الأشراف، ولا على عامة الشعب المصري، حتى يصح أن تكون جواباً على سؤال الانكليز: لماذا لا يحبوننا.

قال اللورد ملزر: إن الأمة حين ترى الأمير والكبراء يعادوننا لا تجد بداً من اتباع هذه الفكرة التي لا تخلو من الحصافة:

« إنا إذا لم نتخذ معارضة الانكليز شعاراً لنا صرنا متهمين ما دام الانكليز في « بلادنا. فإذا أخلوها وقعنا تحت أشد العقاب. فاما إذا ظهرنا أصدقاء لهم بقينا في الحال »
« الحاضرة مرضية علينا من الحكومة الوطنية من غير أن نخسر شيئاً مهما تقلبت الظروف »
« لأنه بديهي أن الانكليز إذا بقوا في مصر لا يفكرون في الأضرار بنا. وإذا خرجوا من « مصر تحدينا نحن تحدياً مقيداً، بأننا كنا وهم بين ظهرانينا تابعين لحرب المعارضة الوطنية »

(١) نشرت في العدد ٤٠٢ من الجريدة الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الوفاق »

هذا ما يقوله عنا اللورد ملنر ويقبله الانكليز بكل سرور لأنه يلائم جداً ما في نفوسهم، ويفسر لهم النظرية التي يدعون أن حلها قد أشكل، وهي ما سبب هذا الجفاء بين المصريين والانكليز. ولكن لورد ملنر لم يغفل أصر الاعتراف بأن الانكليزي هو في ذاته وتصرفه الشخصي غير محبوب، كما أن التحالف بين الانكليز وبين المصريين واللغة والدين مدعاة أيضاً لبعض الجفاء، إلا أنه جعل اتفاق المصريين هو السبب الأكبر في الظهور للانكليز بالمباغضة والمشغبة.

ليس الأمر كما فهم اللورد ملنر، أو كما أراد أن يفهم، ولكن عمل الانكليز في مصر خصوصاً من الوجهة التعليمية، وترويج أسس الشركات الانكليزية على المصرية، والنظر الى كل ما يسمى مصرياً بعين التوجس. كل ذلك جعل المصريين يعتقدون بحق أن الاحتلال غير موقت، كما وعد به الانكليز، فخافوا من نتائج تدميرهم، وانعدمت ثقة المصريين بهم فلم يشجعوا في معاملتهم، وانهمجت على المصريين طبيعة الرابطة التي تربط مصر بانكلترا هل هي رابطة بين طامع ومطموع فيه، أو بين مالك ومملوك، أم هي رابطة بين منفعين من سلبية واحدة. يستفيد الانكليز من هذه الرابطة رواج تجارتهم في مصر، ومحافظةهم على رعة السويس التي هي مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق. وإن ذلك لا يكون إلا إذا ساعد الانكليز في اصلاح الحكومة المصرية حتى تصبح قوية جداً تضمن لها هذه المصالح. وتستفيد الأمة المصرية من ذلك نعمة الدستور (لأنه لا حكومة قوية إلا بالدستور)، وتستفيد أيضاً صداقة انكلترا التي لا يستهان بها، فتصبح خديوية مقيدة، الحكم فيها للأمة، والملك للأمر التابع لسيادة الباب العالي.

وقف المصريون وقفة الحائر في تحديد طبيعة تلك الرابطة وقد رأوا أن أعمال الانكليز تفيد أنها رابطة من النوع الأول وأن وعود الانكليز ليست إلا لكسب الوقت وانتهاز الفرص والظروف المناسبة للبقاء في مصر الى الأبد — وأما وعود الانكليز وتصريحاتهم فإنها تفيد صراحة أن الرابطة بين مصر وبين انكلترا هي من النوع الثاني.

أمام هذا الشك الذي سببه الخلف بين القول والعمل، خاف هذا الشعب الضعيف على استقلاله من تلك القوة العاقلة القاهرة، وظهرت علامات هذا الخوف على وجه الموظف في وظيفته، والأمير في سرايه، والزارع في حقله، والعامل في مصنعه. فرأى الانكليز من ذلك الشعور ما جعلهم يحنون إلى أن يأخذوا المصريين على اختلافهم باسترضاء أميرهم، المصريون لا يكرهون الانكليز كراهة تفوق كراهة الفرنسي والغالي وغيره الغارسة الانكليزية مما لا يؤثر في العلاقات السياسية تأثيراً كبيراً، ولكنهم يكرهون من الانكليز

أطاعهم التي تتجاوز الحدود المرسومة في تصرفاتهم التي دخلوا مصر بها ، والتي زادوا عليها في كل فرصة تمكنهم من ذلك .

دخل الانكليز على وفاق بينهم وبين المرحوم الخديو السابق ، فألغوا الجيش المصري ، ثم استبدلوه بجيش ضباطه من الانكليز ، ثم محوا العلوم الحربية الواسعة في مدرسة الحربية ، فبدلاً من أن يرقوها حتى تخرج ضباطاً كما تخرج مدارس انكلترا وفرنسا ، قصروها على تخرج ضباط بدرجة هم أنفسهم يريدونها ، درجة تجعل الضابط المصري صرغاً دائماً ، ثم أخذوا يخرجون من الجيش الصامل كل ضابط مصري عظيم ، ويستعوضونه بغيره من ضباط الانكليز . فهل هذا التصرف من جعل الجيش المصري جيشاً غير مصري أمراً تقتضيه المحافظة على قتال السويس ؟ أم يستلزمه ترويج التجارة الانكليزية في مصر ؟ أم يدعو اليه تشييد حكومة مصرية قوية تحفظ مصر من أن يدخلها جيش أجنبي فاتح إذا أخلاها الانكليز ؟ . كلا . لا هذا ولا ذلك . ولكن هذا التصرف في الجيش قد دلّ المصريين على أن الغرض إضعافهم لا تقويتهم ، وتلك كانت إحدى نتائج الوفاق والتسليم للانكليز بعمل ما يريدون .

في ذلك العهد أيضاً دخل الانكليز في الري فقاموا بتنفيذ الأعمال الكبيرة التي كان فقر الخزانة المصرية يحول دون تنفيذها ، ولهم أعمال كذلك ابتدعوها ، فكم أخطأوا وكم أصابوا . وكانت النتيجة سعاداً على مصر ونازليها ، وأرباب القراطين المالية ، وكسبت مصر ثقة عظيمة أصبحت في يد الانكليز المحتلين تخويفاً للمصريين ولأرباب الديون الأجانب على السواء ، إن شاءوا تركوا هذه الثقة ينميها الزمان واليسار ، وإن شاءوا صمموها بأخبار السوء عن التعصب الديني والقلق المصري والحركة الوطنية ، فتسير هذه الثقة المالية العظيمة حرباً على مصر ، بعد أن كانت هي عنوان السلام .

بالذي نغتذي نموت ونحجي أقتل الداء للنفوس الدواء

ولكن عملهم فيما يتعلق بالري مهما كان ما صرف عليه من الأموال المصرية الطائلة ، فإنه يدخل في اختصاص الانكليز أن يأتوا به لتقوية الأمة المصرية والحكومة إلا ما يتعلق بإحتكار الوظائف العالية في نظارة الأشغال .

جاء الانكليز مصر فوجدوا فيها جيشاً ثاراً ، ومجلس نواب ضعيفاً ، فألغوا الجيش الثار ، ثم استعاضوه بغيره ، وألغوا كذلك مجلس النواب ، وكان حقهم أن يبقوه فلم يفعلوا بل ولم يستعوضوه بغيره . نقول على وجه التسامح أنهم ألغوا مجلس الشورى ضئيلاً ليكبر بالزمان ، فضى كل عهد سياسة الوفاق ولم يفكر الانكليز في تعديل مادة واحدة من مواده حتى يسيروا به إلى الأمام . وذلك يدل على أنهم يصكرون لمصر أن تتدرج في الحكم

الدستوري . فهل هذا يتفق مع تقوية الحكومة المصرية المحافظة على ترعة السويس ؟
إذا كان الانكليز لا يعملون وقتئذٍ للإنسانية ، ولكنهم يميلون لتقوية الحكومة بأي شكل ، فكان من مقتضى ذلك أنهم حين أضعفوا حكومة الدستور كان يجب عليهم أن يقولوا حكومة الاستبداد ، أي الحكومة الخديوية الأهلية ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل أضعفوها هي أيضاً . ومن أقرب الشواهد على ذلك أن ناظر الحقانية وقتئذٍ وهو سعادة فخري باشا رفع تقريراً إلى مجلس النظار باستغناء النظارة عن المستشار القضائي المستر سكوت . وكان الخديو السابق في سياحته بالوجه القبلي فانعقد مجلس النظار تحت رئاسة دولتو رياض باشا ، وقرّر عدم استمرار المستر سكوت مستشاراً في الحقانية ، وأرسل بذلك للخديو الذي أرسل لمجلس النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح . فلم يكن إلاّ قليل حتى عاد الخديو وأكرهه اللورد كرومر على إلغاء ذلك القرار فكان . ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب النظار المصريين ، وزيادة الاستسلام من جانب الخديوي ، ووقعت الحكومة كلها في يد المعتمد البريطاني يفعل بها ما يشاء . فهل يكون تصرف الانكليز مثل هذا التصرف معناه تأييد سلطة الخديو التي جاء الاحتلال لتأييدها ، أم يؤخذ منه أن الانكليز لما عملوا على تقوية أركان الحكومة الدستورية الضعيفة ، قد قوّوا الحكومة الاستبدادية ، ليحصلوا على قوة الحكومة بأي شكل ؟ أم يكون الغرض من هذا التصرف هو إضعاف السلطة الأهلية مطلقاً سواء في ذلك سلطة الأمة وسلطة الحكومة الأهلية . ولا شك في أن ذلك يخرج بالمرّة عن حدود التصريحات البريطانية . وغير ذلك من الأمثلة التي جرت أثناء سياسة الوفاق كثير مستفيض يعلمه القراء . كان يجري كل هذا التصرف الذي من شأنه إعدام كل سلطة أهلية من الأمة ومن الحكومة معاً . والسياسة العالية تجري في مجراها على هذا النحو أيضاً . وأكبر الأمثلة على ذلك التخلي عن السودان وتركه ، وكان ما كان من معارضة الرجل الكبير شريف باشا الذي هو أحق وزراء مصر على الإطلاق بالتمجيد . ولكنه لما لم ينجح استقال ، وجاءت وزارة نوبار فأخلت السودان . ثم فتح على أنه شركة بين مصر وانكائرا كما يعرف القراء .

بعد أن جرّدت الأمة من سلطتها ، والحكومة الأهلية من مهابتها ، آمن المصريون بأن الانكليز طامعون لا مصالحون ، وأخذ كل موظف يحتمي برئيس انكليزي . وأخذ العمد والأعيان يستمعون في قضاء أعمالهم غير المتناهية بالتقرب من الانكليز تقريباً وقتياً دعا اليه حب قضاء المصلحة الشخصية من القادر القاهر ، ولكن هذا التقرب من طبيعته أن يزول بانقضاء تلك المصلحة . ثم يتجدد كلما خلقت مصلحة جديدة . فنتج عن سياسة الوفاق هذه فتور عام في فكرة الاستقلال ، وتراخ في مناصل الوطنية المصرية ، وانصرفت النفوس

طبعاً عن التعلق بالأمير الذي كان ينسب كل تصرف سيء للانكليز الى رضاه عنه واقراءه عليه . وكان اللورد كرومر والجراند الانكليزية لا تدع فرصة تمر الاً انتهزتها للثناء على الخديو واطرائه بأبلغ كثير من الاطراء الذي قالته الدايي تلغراف عن سمو أفندينا عباس الثاني المناسبة لزيارته للوندره . تلك المقالة التي تدعونا الى البحث في هذه الشؤون بحثاً جديداً .

بقيت سياسة الوفاق في مصر وزادت وضوحاً من يوم فشل معاهدة سنة ١٨٨٧ على تحديد شروط الجلاء . بقيت سياسة الوفاق للانكليز فيها الغم ، وعلى مصر الغم ، للانكليز فيها السؤدد والمنفعة ، وللمصريين فيها المذلة والخسارة . وانتهى عهدهما الاول ب وفاة المفطور له الخديو السابق ، وابتدأ عهد سياسة الخلاف من يوم تولية خديونا العباس على أريكة مصر . ثم تجددت سياسة الوفاق ثانية في عهده عند تنصيب وزاره نوبار باشا سنة ١٨٩٤ ولكن هذا الوفاق الأخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقي المبني على الثقة والمنفعة المتبادلة إلا شبهاً من الطلاء الظاهري لانه كان مسبباً على الرضوخ إلى القوة . وإن وفاقاً كهذا لا يكون عمره طويلاً . فان سياسة الوفاق الظاهري لم تلبث إلاً الى حد ان توترت العلاقات بين سمو الأمير واللورد كرومر ، فأنكشفت عن جفاء مستحكم الحيلقات في السنين الأخيرة . ثم تجددت سياسة الوفاق ثالثة هذا العام الفأنت من يوم مبارحة لورد كرومر مصر ، وتعيين السير ألدن غورست مكانه وهي لا تزال الى الآن تحكم عراها بزيارة الجناح العالي للوندره زيارة ان لم تكن رسمية فإنها شبه رسمية . وكان من نتائج هذه السياسة ان مداخلة المعتمد البريطاني في الأعمال المصرية لم تقل عن ذي قبل ، بل ربما زادت وتطرقت الى بعض المصالح الأهلية الصرفة . والذي زاد على الأمة منها ان منع الحجر على عابدين في التصرف زاد بحقوقها الشخصية المقدسة . وربما تسترد بذلك حقها الطبيعي في العمل بحرية في الحكومة ورجالها ، أو بمباراة أخرى ان تمكنها السلطة الفعلية من مشاركتها في أعمال الادارة العالية . وينبغي على ذلك بالضرورة أن عمر الوزارة الحالية لا يكون أطول من عمر عطة هذا العام . ثم تنصب وزارة أخرى باتفاق الطرفين على ما تقتضيه سياسة الوفاق .

— ٣ —

نشأ سمو الخديو عباس باشا الثاني^(١) قوي الارادة مقداما لا يحتفل أن يرى غيره يتصرف في حقه فعندما وُلِّي الخديوية المصرية أظهر أمارات القوة الشخصية والشجاعة الأدبية والعزة اللائقة بالملوك، فأذكر على الانكليز تصرفهم في حقوقه وامتناعهم بالأمر دونه، وعزَّ عليه أن يصدر كل شيء باسمه على غير ما يختار. فنفر من معاملتهم إياه معاملة المغفور له والده. وعارض في كثير من المسائل بشدة، فتنبه لذلك الشعور الوطني وقال الناس إن هذا الأمير سيعيد لنفسه مجد أبيه الأكبر محمد علي باشا. وأقيمت المظاهرات الامة إحداهما تلو الأخرى. وقد رأى أن وزارة مصطفى فهمي باشا هي من أكبر وزارات الوفاق أو الامتسلام فأسقطها ونصب وزارة فخري باشا. ولكن انكثرا أرغت لهذا التصرف وأزبدت، وعارضت في تنصيب الوزارة الجديدة، وأكرهت عابدين على إسقاطها في اليوم التالي لتنصيبها. ولكن ذلك لم يقل من عزم الأمير المطالب بحقه، فسار في سياسة الخلاف كلما اتهم الفرصة حتى عاب على الجيش بعض النظام فغضبت الحكومة الانكليزية وطلبت الترضية فوقف سموه موقف المتمسك بحقه من ابداء رأيه في جيشه ولكن الوزارة المصرية قد اضطرت يومئذٍ إلى اجابة مطالب انكثرا فكانت النتيجة أن تشكر سموه للجيش ترضية وبعد ذلك جاءت سياسة شبه الوفاق من سنة ١٨٩٤ فأكثر الانكليز عدد مستشاريهم وموظفيهم في النظارات. وأخذت عابدين وقصر الدبارة كتابها تحمي من يلجأ اليها من الموظفين من الجهة الأخرى، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التي ترتبت على رضى الخديو السابق بالغاء قرار مجلس النظار القاضي بالاستغناء عن المستر مكوت. ثم أعقب ذلك امضاء اتفاقية السودان التي جعلته شركة بين الحكومة المصرية وبين الحكومة الانكليزية. ولكن المصريين أمام تلك الحوادث قد فطنوا إلى انه يستحيل عليهم مع هذه الحكومة الشخصية على كل حال من الوفاق والخلاف أن يتقدموا في سبيل المدنية خطوة إلى الامام الا بمشاركة الامة للحكومة في الاعمال العامة، فأخذ كتابنا وكبرأؤنا يشعرون بضرورة طلب الدستور من طريق التدرج فخلق الانكليز — على حبهم للحرية — من هذه

(١) نشر بالعدد ٤٠٣ من الجريدة في ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الخلف »

المطالب ولم يقتصر على مناوأتهم للامير الذي لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سبباً في تنقيص صلاته الشخصية ، بل نالوا من الأمة أيضاً بالتشهير . فلما أن جاءت حادثة العقبة ظن الانكليز خطأ أو أرادوا أن يظنوا أن المصريين يتبرمون بهم ، وأرادوا أن يعطوهم درساً أليماً بأحكام حادثة دنشواي ، ظننا منهم ان تلك السياسة سياسة القسر تصرف المصريين عن آمالهم في الدستور ، وتقطع ألسنة الخطابين ، وتقصف أقلام الكتابين لترشيح الأمة للدستور . ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قدروا . فان هذه الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعاً بأن حياتها موقوفة على نيل الدستور بحسب ما يسمح به مركزها السياسي ، فزادوا طلباً له وتدبناً به . فقلل الانكليز من حدتهم وألأوا من جانبهم وجنحوا الى استرضاء سمو الامير بسياسة وفاق جديدة ما أسهبها بسياسة الوفاق الاولى .

في أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ، أو بين سمو الامير وبين اللورد كرومر واختلافهما على أيهما يكون له الأثر الفعلي على تلك السكمية العاطلة التي هي الأمة المصرية . قامت الأمة بين السلطتين تثبت أيضاً شخصيتها غير المعترف بها من القريتين وتلعب في سياسة البلاد دورها حتى لا تكون متاعاً لكل متغلب ، ملازمة في ذلك طريق الحكمة والسلام ، قاصرة جميع وسائلها السياسية على القول بسلطة الأمة واقناع السلطتين بأن ترد كلناهما اليها حقوقها الطبيعية تدريجاً ، وشخصت في هذا المعنى بجماعة من كبارها ونوابها لاسمي بها في هذا الطريق السلمي الشريف . نظر الانكليز الى هذا المذهب بادئ الأمر نظر غير المرتاب ، ظننا منهم أن أولي المصالح الجدية في البلد الذين لا غنى لمصالحهم عن الاتفاق مع أولي الأمر لا يستطيعون أن يقفوا من السلطة الفعلية موقف المطالب العزيز . من أجل ذلك لم يشاؤوا أن يظهروا بادئ الأمر أية معارضة لانشاء الجريدة ولا لتأليف حزب الأمة — واسكي يصادروه هو ومن يقول قوله من المصريين من السعي الى الدستور ، ساروا الى سياسة الوفاق ، على فكرة أنه متى رضى السلطة الشرعية ببقاء الحال على ما هي عليه اقتنعت الأمة من الغنime بالإياب ، وكفت عن إثبات شخصيتها السياسية العامة وخضعت للحكومة الشخصية إلى ما يشاء الاحتلال أن يبقى في مصر .

ولكننا نكرر ما كررناه في الصيف الماضي من أنه إذا اتفقت السلطانان حسناً فعلتا إذا نتج عن اتفاقهما اشتراك ، وإذا اختلفت السلطانان خلفهما لا يمكن أن يقف في سبيل نيل الأمة حقوقها الطبيعية ، لأن سياسة الوفاق والخلاف إما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الشرعية الخاصة بصفتها حكومة شخصية أهلية ، وإما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الفعلية بصفتها غاصبة ، أو مصلحة مقيمة مؤقتاً حتى ينتهي اصلاحها . وإما أن يلحظ فيها مصلحة الأمة من

حيث هي أمة يجب أن يكون إليها مرجع الأمور وأن مقامها فوق كل مقام .
فأما عن الغرض الأول فقد بان للقراء أن الانكليز قد جرّوا الحكومة الأهلية وجميع الموظفين الوطنيين عن السلطة أزمان سياسة الاتفاق، وأكرهوا الخديو السابق على إلغاء قرار مجلس نظاره . وإنهم قد أفلحوا في تجريد الحكومة الأهلية والموظفين الوطنيين عن السلطة أيضاً أزمان سياسة الخلاف، وجعلوا سمو الأمير يسترضي جيشه كما ذكرنا . فيكون ليس هو الوفاق أو الخلاف الذي يحدد مقدار سلطة الادارة الانكليزية في مصر بالنسبة لسلطة الشرعية إلا أن يكون للوفاق الجديد شروط لا نعرفها تفرق بينه وبين الوفاق القديم .

وأما عن مصلحة الانكليز فإن مصلحتهم المصرّح بها يكفي في تحقيقتها وجود عسكري في مصر والنصح إلى الحكومة المصرية بأن تخطوا إلى الدستور يوماً فيوماً وتركها وشأنها ندير أعمالها بنفسها حتى يأتي اليوم الذي يقتنعون فيه بأن احتلالهم لمصر أصبح غير ضروري للمحافظة على رعة السويس والتجارة الانكليزية ولا بأس من مراقبتهم على المالية المصرية حتى يأمن الأوروبيون كما يقولون على أموالهم في مصر . وعلى هذا يكون الأولى بهم هي سياسة الوفاق مع سمو الأمير والأمة ممّا، لا أن يريدوا التفريق بين الأمة وبين أميرها بمثل سعاية الدايلي تلغراف التي اتهمت الحركة الوطنية المصرية بأنها حركة حملة على سمو الأمير والتي قالت في موطن آخر :

« فإن سمو الخديو مركزاً خاصاً بالنسبة إلى السلطة الانكليزية وهو أمير عظيم »
« بحقه الخصوصي الذي تؤيده السلطة الانكليزية بجميع قوتها ، ولكنه تحت سيادة »
« سلطان تركيا بمجرد القول فقط . وعباس الثاني لا يحفل ما تجر إليه الحركة الوطنية في »
« مصر، فمن الجهة الواحدة يحاول المحرّضون الأفاقون ظلم الأمة . ومن الجهة الأخرى »
« يحاولون إصدار الأوامر إلى صاحب السرير »

تريد بذلك أن تفرّق بين الأمير وبين أمته كما تريد أن تابع إلى أن استقلال مصر الإداري هو حق خصوصي أو مزية خصوصية لحمد علي باشا وذريته، لأنه حق المصريين الذين نالوه بدمائهم وأموالهم في الحرب المصرية التركية التي أعقبتها معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ والفرمان الشاهاني سنة ١٨٤١ كما قرره أشهر علماء القانون الدولي على أن سمو أفندينا أمير عظيم بقومه وأمته التي تؤيد عرشه وتحب شخصه الكريم ، ولم يحاول واحد منها أيّاً كان أن يتناول على مركزه العالي فيصدر الأمر إلى صاحب السرير .

وأما عن مصلحة الأمة فنقول بأن الوفاق والسلام هو أفعى ما تتمناه الأمم الرشيدة ، وإن الأمة المصرية قد اشتهرت من أزمان طويلة بحب السلام وأخلاق الوداعة فهي بالجملة

تميل الى كل من يدعو الى الوفاق . غير انها جربت من سياسة الوفاق أنها مبنية على فكرة تخدير الشعوب الوطني والتفلفل في جميع المصالح المصرية والقضاء على شخصية الأمة المصرية وإيقافها في المدنية عند حد معين لا تستطيع أن تتطلع الى الحرية والاستقلال فهي من هذه الوجهة إذا لم تذكره الوفاق في ذاته فانها تذكره نتائج ذلك إذا لم يكن الوفاق الجديد من طبيعة غير طبيعة الوفاق القديم . وذلك ما لا نظنه لأن أعمال الحكومة في العام المنصرم ، هام الوفاق لم نشمر إلا باستمرارها على الخطة التي كان يسير عليها المحتلون في زمن سياسة الخلاف .

في الحكومات الاستبدادية كلما زادت الحكومة قوة زادت الأمة ضعفاً . فإذا صح ما يفترضونه من المفاوضات السياسية بين سموّ الجناب العالي وناظر الخارجية الانكليزية بحضور ناظر الخارجية المصرية . فان ظروف الأحوال ترجع لدينا أن يكون الغرض من تلك المفاوضات تقوية الحكومة المصرية ، بأن تطلق يد الحكومة الأهلية في التصرف مع يد الادارة الانكليزية . وإذا تحقق ذلك صرنا من السياسة المصرية الى منقلب لا محمد عقباه لأن الحكومة برمتها قد وصلت في أزمان الخلاف الى ضعف سببته عوامل التناظر والتخاصم بين السلطتين . ونتج عن ذلك تقوية الشعب . فإذا جاء الوفاق واتحدت السلطان مع بقاء شكل الحكومة استبدادياً كما هو فاني أخشى أن تسترد الحكومة سطوتها ، وتنزل الأمة عن الدرجة من القوة التي رفعها اليها ضعف الحكومة . ان الذي يلجئنا الى فرض هذه الفروض هو ما صرحت به الدايلى تلغراف من أن مصلحة سموّ الأمير مرتبطة بمصلحة الاحتلال وكأنها تريد بذلك أن تقول يجب أن تكون السلطان الشرعية والفعلية في مصر متفتتين على الأمة . فإذا كان الاتفاق المقروض هو على ما تنبأت به الدايلى تلغراف فذلك اتفاق لا يمكننا أن نرحب به ونحميه بالقلوب .

— ٤ —

مطالبنا من المدنية متنوعة منها اجتماعية ومنها اقتصادية تتعلق بتحقيقها جميعاً بأعمالنا .
ولسكن منها سياسية بحتة علمينا تحقيق أسبابها وعلى أوروبا والمستقبل تحقيق النتيجة^(١) .
ولسكن حكومتنا بشكلها الاستبدادي قد تقف كثيراً في سبيل الجهود التي نضربها
لاسترداد التضامن القومي الكامل واسترجاع صفات الاستقلال التي كان ينازعنا إياها ذلك
الاستبداد الطويل . فان بقاء الحكومة الاستبدادية لا حق للأمة أمامها إلا الطاعة من
شأنه ان يقر طبائع الاستبداد على ما كانت عليه إذ لم يكن ينبغيها . أضف الى ذلك ما ظهرت
به الحكومة في مواطن كثيرة من الميل الى عدم حماية الصناعة الوطنية بحجة الحرص على
إيراد الجمارك . وإبطال زراعة الدخان مع إباحة التدخين بحجة الحرص على إيراد الجمارك .
وترويج الالتزامات الأجنبية دون الوطنية كما كان ذلك في مشروع سكة حديد المنوفية
وفي غيره من الشركات الأهلية التي كانت تتقبض الحكومة لها وان لم تناوئها فلم تساعدنا .
ان أعمالاً كهذه تقوم بها الحكومة من شأنها أن تقتل في الأفراد والجماعات عزائم الابتكار
والإبداع في الأعمال مع ملاحظة أن حرية الأفراد وأعمالهم الإبداعية كانت هي القوام الأول
لكل تقدم اجتماعي . لم تبرهن حكومتنا الاستبدادية الى الآن على أنها تريد مساعدتنا على
رفينا الاجتماعي والاقتصادي، ولا انها تخلي تماماً بيننا وبين الوسائل المؤدية الى ذلك الرقي .
لذلك يجب علينا أن نفهم ان الذي ينقصنا أولاً وبالذات هو تغيير نظام الحكومة
الاستبدادي الصرف الى نظام دستوري أو قريب من الدستور حسبما يسمح به مركز مصر
السياسي من سيادة الباب العالي عليها والامتيازات الأجنبية . فكل سياسة من الوفاق أو
الخلاف لا تؤدي بنا الى هذه النتيجة لا يمكن أن تقابل من الأمة إلا بعدم الرضى عنها .
لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية لأن استقلالها ثابت معترف به مؤيد
بالمعاهدات الدولية والقرارات التي صدرت بناء عليها . ولسكن الذي نطالب به هو استرداد
حقوق الأمة العالمية، أو بعبارة أخرى استقلال الأمة المصرية بأن تكون لها في بلاد مصر كل
السلطة التشريعية تدريجاً . أما الاحتلال الانكليزي فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة .

(١) نشر بالعدد ١٠٤ من الجريدة في ٦ من شهر يوليو ١٩٠٨ تحت عنوان « نتائج ما بين السياسيين »

وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك فإن صدق وعده في تقوية مصر حفظاً لحقوق الإنكليز وتركه مصر بمعدئ لأهلها فذلك ما يجب على الإنكليز اتيانه وإلا فإن اتفاق السلطة الشرعية معه أو اختلافها وإياه لا يمكن أن يغير من صبغته شيئاً ، ولا أن ينقله من كونه احتلالاً فعلياً إلى أن يكون احتلالاً بالقانون .

ذلك على ما ترى هو الذي يجب أن يكون نظر الأمة العام لهذا الوفاق الجديد أما فيما يتعلق بالنتائج الصغرى المترتبة عليه فإن الحكم عليها يكون صحيحاً من الآن ، بل هي جزئيات يجب الانتظار في الحكم عليها حتى تقع مشخصة للعيان ولكل حادثة حكم .

ما نحن أولاء قد جررنا سياسة الوفاق فإذا هي تهدم بناء السلطة الأهلية وتودي بالشعور الوطني . وقد جررنا سياسة الخلاف فوجدناها وإن نهت الأمة المطالبة بحقوقها إلا أن لها مع ذلك عيباً خطراً يلزمها دائماً وهو عيب التطرف من جانب الجمهور ، والعناد والقسوة من جانب الاحتلال القوي عناداً لا تحتمل هذه البلاد نتائجها في هذه الحال الراهنة . وأنه يوجد حد وسط ما بين السيامتين لم يجرب إلى الآن .

من الطبيعي أن الأمة لا تعتبر الوفاق محمود العاقبة إلا إذا بان بالفعل غرض الإنكليز من احتلال مصر . وهذا الغرض لا يبين إلا بجعلنا نفتنح بأن الإنكليز يعملون لتحقيق مبدأ سلطة الأمة ، فيتحتم علينا أن لا نرحب بسياسة الوفاق المطلق فلا نجعله مبدأ لأعمالنا كما يجب علينا أن لا نجعل سياسة الخلاف قاعدة لأعمالنا أيضاً ، بل تكون قاعدتنا في السياسة أن نوافق على كل عمل تؤدي نتائجه إلى التقريب من الدستور ونرحب به ونعجده سوائ كان ذلك العمل ناتجاً عن سياسة الوفاق أو عن سياسة الخلاف . وإن نحارب كل مشروع أو عمل أو فكرة تبعدها عن طريق الدستور سوائ كان ظرفه سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف لأن الحوادث قد علمتنا أن نعتبر كل تقلب يتقلبه الإنكليز في سياستهم لعبة سياسية ما داموا إلى الآن بإبعادنا عن الدستور لم يبرهنوا على حسن مقاصدهم بمصر

— ٥ —

عزَّ على أنصار السلطين أننا نجهز بأن أعمال كليهما في زمن سياسة اختلاف وأعمالها مما في زمن سياسة الوفاق كأنها لا يبين عليها الاعتداد بمطالب الأمة من الرقي والسمي لتحقيق أمانها من الحكم الدستوري . بل ظهر لنا بالأمثلة الحسية أن كل وعد بالدستور كسب للوقت، وصرف للرأي العام عن جده في الطلب وفل لحده من انتقاد هذه الحكومة الشخصية التي يشهد الله أنه لا حق لها من البقاء في هذا العصر .

يقول أنصار السلطة الشرعية الشخصية أنه لا بد لنا من مندوبين في مجلس المبعوثان للدفاع عن الحقوق المصرية فيه . يقولون ذلك وهم يعاونون استحالة مطلبهم استحالة قانونية وحملة ليصرفوا الرأي العام عن استقبال سمو أميرنا المحبوب بطلب الدستور ، ولكن هذه الفكرة فكرة تنازل الأمة المصرية عن سيادتها الداخلية للدولة العلية لن تمنع المصريين الصادقين الذين كرهوا الاستبداد من طلب الدستور والتقدم في طلبه كل يوم خطوة إلى الامام . ويقول أنصار السلطة الفعلية أنه يجب على المصريين أن يغتبطوا بالحالة التي هم فيها في ظل الاحتلال الانكليزي، وأن يستسلموا له وهو بعد ذلك متى وجدهم منصرفين عن المطالبة بحقوقهم راضين من الشرف الوطني بالطعام واللباس ، فانه يعطيهم الدستور ويعطيهم ما فوق الدستور . بذلك أيضاً قال أحد كبار الانكليز وقد حادثه باشا مصري في أمر الوفد الذي ذهب للوندرة هذا العام . قال ذلك الكبير ان الانكليز يعطون المصريين كل شيء إذا سكنت هذه الحركة الوطنية . كلام لا يدهشنا أمره ، لأننا قد اعتدنا بمعاضه من الانكليز أصحاب الحل والعقد في مصر . بمعناه ومعنا أكثر منه في أول يوم وطئت عساكرهم بلادنا . بمعناه في كل فرصة قبل الاتفاق الانكليزي الفرنسي لسنة ١٩٠٤ . ومن ذلك اليوم صرنا لا نسمعه الا في الأحاديث الودادية غير الرسمية . ولكننا بعد التقرير الأخير للورد كرومر وبعد تصريحاته في خطبته في الأوبرا ، وبعد تقرير السير إلدن غورست . وبعد ما نشرته الجرائد بمناسبة زيارة الجناب العالي لوندرة وزيارته السير إلدن غورست وبعد ما صرح به هذا الأخير في الشتاء الماضي، وما نسب اليه التصريح به هذا الصيف بعد

ذلك كله لم يبقَ في آذاننا مدخل لتلك الوعود، ولا في قلوبنا موضع لوعيتها . بل أصبحت الأمة بفضل ما رأت من الخلف اليومي بين القول والعمل، وببركة ما تشف عنه سياسة الوفاق تعتقد اعتقاداً جازماً أن الدستور لا يعطي بل هو يؤخذ، وأن هذه الحركة الوطنية المرتبة السلمية هي السكفيل للأمة بنيل هذا الدستور .

على أننا تلقاء ما يقوله أنصار السلطين يجب علينا أن نصرح بأن الأمة المصرية كما قالت مجلة المجلات الانكليزية — هي متجانسة الأفراد متضامنة العناصر أكثر من الأمة العثمانية . وأنه إذا صحَّ أن الدستور خطر في الأمم الشرقية كما يجب اللورد كرومر أن يكون، فإن تجربة الحكومة النيابية في مصر لا يمكن أن تكون خطراً فيها كما يكون خطره في الأمم غير متجانسة العناصر .

بقي جماعة القائلين بأن الحركة الوطنية في مصر هي حركة كلامية تنحصر في الكتابة والخطابة دون العمل . وهؤلاء على قلة عددهم وصغر تأثيرهم في الرأي العام المصري يظهر لنا أنهم لا يعرفون ماذا يريدون ؟

ألا أن الحالة المصرية حالة استثنائية صرفة، فالعمل لتغييرها يجب أن يكون استثنائياً غير تابع لنظام الأعمال التي قامت بها الأمم الأخرى للتخلص من الحكومة الشخصية إلى الحكومة النيابية .

إن السلطين في بلدنا لم تنكرا إحداها ولا كلتاها علينا حقنا من حكم أنفسنا بأنفسنا . وأن السلطة الانكليزية تتعرض كل حين لمناقشتنا بالحجة في استمدادنا للحكم الذاتي . فالمقام هو مقام حجة وإقناع . على ذلك يكون الواجب علينا أن نقنع الانكليز — وأن كان اقتناعهم عسراً بالأمثلة اليومية — بأن الحكومة الشخصية قد فشلت كل الفشل وأن مصر مستعدة للحكم الذاتي . ولو أن أعضاء تركيا الفتاة أبيحت لهم المناقشة مع حكومتهم لما التجأوا إلى العمل خفية، بل كان حزبهم يعمل كما نعمل نحن تحت ضوء الشمس . فالواجب علينا عدا الواجبات الاجتماعية من تقويم الأفكار ونشر العلم أن نجعل الرأي العام عندنا مستمراً على كرامة الحكم الشخصي، عاملاً على تغييره، وأن نقنع السلطين بالأمثلة العملية السلمية أنه يجب على الحكومة أن تحترم الرأي العام .

على أنصار الأمة أن ينتهوا دائماً إلى ما يرمي إليه أنصار السلطين وأن يوحّدوا كلمتهم ويحوّلوا جميع قواهم إلى نيل الدستور . لا لأن الدستور هو سعادة الأمة فقط، ولكنه الطريق الوحيد للتعدّن المنشود .

— ٦ —

في الخريف الماضي^(١) رجع السير ألدن غورست من مصيفه فاستقبلته الجرائد بتمرد عليه آمال الأمة المصرية من الانتقال بشكل الحكومة من حالها الحاضرة الى حال تناسب أطباع الأمة في الترقى السياسي وتضمن لها مصالحها وتزيل الجفاء بينها وبين حكومتها . طلبت منه الجرائد أن يسعى في ذلك النظام المنشود بإرشاده ونصائحه — كما يقال — أو بأوامره ونواهيها كما هو الواقع . وما كانت الجرائد في ذلك إلا معبرة عن شعور الأمة وإرادة الرأي العام . صرَّ العام الفائق فلم نظفر من السياسة الجديدة سياسة الوفاق إلا بقانون الأزهر الذي كان تحضيره وتنفيذه مظهرًا من مظاهر إخضاع العلماء لقانون لم يؤخذ فيه رأي الأغلبية ولم تتحرر فيه إرادتهم ولم يلتفت في أمره إلى معارضة بعضهم . فما كان لأحد أن يظن بحق أن هذا الإصلاح الجديد (عينه) لترقى الحكومة الشخصية في معاملة الأمة وعليلة للسير الدستوري الذي كان يرجى في تغير السياسة من الخلاف الى الوفاق .

أما تصرف السلطة التنفيذية في الحوادث فإنه لم يأخذ شكلاً جديداً أيضاً إلا في مسألة واحدة هي تحقق المشروع الذي كان منوئياً زمن سياسة الخلاف وهو تخفيف المراقبة بعض الشيء على المديرين . وفي غير ذلك سارت الادارة المصرية على النمط الذي لا يتألف إلا مع شكل حكومة اتوقراطية تماماً . فإن تصرف الحكومة في مسائل الانتخابات وفتح باب الرتب والنياشين الذي كان مقفلاً تقريباً جعل كثيراً من العقلاء ينظرون الى سياسة الوفاق باهتمام من مضارها على الادارة وعلى الأخلاق .

ذلك ما كان في العام الفائت الذي يعتبر باكورة لهذه السياسة الجديدة وما نحن أولاء نستقبل العام الثاني لهذه السياسة باستقبال معتمد بريطانيا ، فهل اللامه أن تربط بها رجاء

(١) نشر بالعدد ٤٩١ من الجريدة في ١٥ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان العام الثاني لسياسة الوفاق

في تحسين الحال، أم هل يجب علينا أن نقيس المستقبل على ماضي تلك السياسة وحاضرها،
ونتوقع أنها تتدرج هي أيضاً في مبادئها، وتأتي بآمال الأمة من وراء ظهرها، وتحصّر دائرة
أعمالها بين السلطتين، ويكون مرماها في العمل هو رضى كلتا السلطتين عن الأخرى ؟
ذلك ما لا نستطيع الجزم به ولسكننا نبين لجناب المعتمد البريطاني أن السياسة التي ظهرت
بوادرها في العام الماضي والتي كانت تدور على محور ارضاء السلطة الشرعية من غير التفات
إلى ارادة الأمة، لا تتفق مطلقاً مع دعوى الاحتلال أن يؤهل الأمة للحكم الذاتي . وسياسة
كهنه ليس من حقها أن يرضى عنها الرأي العام الذي يجب الاعتداد برضاه . فإن أمة لها
دون غيرها الحق الطبيعي في حكم نفسها لا يحل في شرعة التمدين أن تتخذ كمية عاطلة لا يحترم
لها قول ولا يحجب لها طلب .

- ٧ -

كنّا نفهم من تقرير السير إلدن غورست الذي ظهر في العام الماضي أن النظام النيابي لمصر موقوف على قوة الرأي العام فيها وعلى جده في المطالبة بذلك النظام ، فقد قال بأنه يوجد طبقة من المصريين لا تميل للتوسع في الحكم الذاتي .

قلنا وقتئذ أن هذه النظرية صحيحة لا شبهة عليها إذا كان يوجد في مصر حقيقة طبقة من الطبقات تأبى أن تكون الأمة شريكة للحكومة في إدارة شؤونها ، فإن أمة في الظروف الاستثنائية التي فيها مصر اليوم يستحيل عليها أن تتخذ وسيلة أككد نتيجة من التسليح بقوة الرأي العام . وأنه لا يوجد ملك مستبد ولا حكومة أوطوقراطية مهما كانت قوتها لا تحمي رأسها أمام الرأي العام للأمة .

لم يصرح السير إلدن غورست في حديثه الجديد الذي هو من الأحاديث الرسمية المهمة التي تصلح لأن تعتبر قاعدة لسياسة الانكليز في مصر ، بل للخطبة التي ينتظر من بريطانيا اتباعها في الأزمة العثمانية الحاضرة . لم يصرح فيه تصريحاً بأن الرأي العام المصري غير مجمع على طلب الدستور وإن كنا مع ذلك نفهم من خلال الحديث ومن اعتباره المتفائلة بالدستور « صيحة » أن السير إلدن غورست لا يزال يدين بفكرة قديمة صرحت بها جريدة التيمس من قبل ، وغادرنا اللورد كرومر وهو يرددها ، فكرة نشوء وجه وطنيتنا وتلقي العقبات في سبيل مطالبنا . وهي فكرة أن المصريين الذين يطالبون للأمة بحقوقها لا يعملون ما يعملون بإقتناع ، بل هم مدفوعون الى هذه « الصيحة » بدافع آخر غير دافع الوطنية ، ولمصلحة خاصة لغيرهم قد تتفق مع مصلحة الوطن وقد تختلف عنها . وكان تعبير التيمس عن أعضاء جمعيتنا العمومية المحترمين أنهم سيقوا لطلباتهم كالحراف من غير أن يعلموا إلى أي طريق هم مسوقون .

تلك الفكرة المحزنة أو التهمة الشنعاء ، قد كان يجد اللورد كرومر لنفسه شبهة في الاعتذار عنها أزمان سياسة الخلاف وتوتر العلاقات بين هابدين وقصر الدبارة . فإذا يكون عذر السير إلدن غورست في هذا الزمن زمن الوفاق الذي يعلم هو حق العلم أن قصر الدبارة

وعابدين أصبحتا تنطقان بلسان واحد . فما نصريح شوقي بك بمخالف تصريح جنابه بكثير ولا بقليل . في هذا الزمن أصبح من الخطأ الفاحش أو من تعمد الخطأ أن يلوح على قول السير إلدن غورست أن طلاب الدستور في مصر هم حتى الآن مدفوعون إلى طلبه من ارادة فوق ارادتهم، أو لمصلحة أخرى غير مصلحة الفلاح المصري، أو أولي الجلايب الزرقاء على رأي لورد كرومر . ولقد عرف السير إلدن غورست أن في مصر رجالاً يعرفون كيف يخدمون وطنهم حباً في خدمة الوطن لذاتها، وانهم يقفون وقفة الشجاع أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية على السواء يطالبون كليهما بأن تنزل عما في يدها من حقوق الأمة تلك الحقوق الطبيعية المقدسة التي لا يذهب بها التقادم ولا التسويف في ردها لما لكها الطبيعي . اللهم إلا أن يكون بين مجرى الأحوال في مصر وبين جناب المعتمد البريطاني وسطاء يقلبون له الحقائق وذلك ما نستبعده على رجل خبر الأحوال المصرية قبل الآن وعرف لغة البلاد .

لا أكذب الله أنه لا يزال منا بعض من كبار الموظفين ومن الأعيان — وعددهم مع السرور قليل جداً — تخلع قلوبهم الأحاديث الرسمية، وتخطف أبصارهم فتسجرهم أمام السلطة حتى لا يرون إلا بعينها، ولا يسمعون إلا بأذنها، أولئك هم لا يزال إيمانهم بقوة الرأي العام مدخولاً فيه . أولئك تأخذهم فكرة الاستهزاء بنظرية الرأي العام وبأن السلطة المطلقة غاصبة دائماً وغير مستحقة للبقاء مهما كانت مادية في أحكامها . وإنما ننصح هؤلاء على قلة إيمانهم بقوة الرأي العام أن لا يدخل إلى قلوبهم استهزاء جناب المعتمد البريطاني بالحركة الدستورية، كما تدخل الآي المنزلة إلى قلب الخلي من الشكوك . وان لا يعتبروا حديث شوقي وحديث السير إلدن غورست على أهميتهما السياسية إلا طريقة من الطرق التي يراد بها صرف كبراء الأمة المصرية المقربين من السلطين عن الاشتغال بسياسة بلادهم . فان الأمة مهما كان وصف الانكيز لها مستعدة لقبول التربية السياسية التي تنحصر في النداء بسلطة الأمة، وأخذ الإجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك في أئدة الناشئة ، حتى تكمل قوة الرأي العام ويكون من نتائج هذا الكمال الحصول على الدستور حتماً على الشكل المناسب لحالة الأمة من التمدن .

- ٨ -

كم لسياسة الوفاق علينا من نعمة نذكرها كلما فكرنا في مآل هذه الأمة وما يضمحل لها الاستقبال من السعادة أو الشقاء^(١).

كانت الخطة السياسية التي تستخدمها الحكومة في حكم هذه الأمة سياسة إيهام ومواربة كاسية أنواباً من حسن النية ، وخدمة الانسانية ، وضرورة الاتفاق على المصالح المتبادلة بين مصر وإنكلترا . آخذة مظاهر كاذبة من الرقي الى الحرية والاستقلال بمساعدة حكومة أهلية مطلقة تمام الاطلاق تحب الاستقلال شهراً وتكرمه دهرآ .

وكنا في هذا الموقف المظلم المرتبك عن علينا الانكليز في وجه حكومتنا الأهلية التي لم يتغير نظامها بأنهم قد خلصونا من ظلم السخرة والعونة والسكراباج والافلاس . ولو شاءوا لقالوا إنهم أوجدوا مصر من العدم ، يقولون ذلك كل يوم في وجه حكومتنا فكان قولهم يؤلنا لأنفسنا ويؤلنا لحكومتنا التي كانت تقبل كل هذه التهم وتلك المن هادئة ساكنة .

كنّا في هذا الموقف المظلم نفتقر لحكومتنا الأهلية كل ما كانت تهم به بعامل الجاذبية لها ، والرجاء فيها إنها متى استرجعت من سلطانها ، وأنفذت من كلمتها ، كان أول عمل لها هو الدستور تفتح به قلب الأمة لها ، وتغسل به ما عساه يكون علق في النفوس من التهم التي أتهم بها الاجني .

وكنّا مع هذا الاعتبار نثق بخطابات الانكليز ووعودهم ، كما نثق بآمالنا في فرنسا وعلاقتنا بتركيا . نثق بذلك كله كما نثق الغرب بالنصح العدل . فكنا من مجموع هذه الاعتبارات

(١) نشر بالعدد ٦٠٤ من الجريدة في ٧ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان « ذكرى السياسة » .

من سياستنا في إشكال لا نهتدي معه إلى أي الطرائق أنجح في الوصول إلى مساعدتنا المنشودة ؟

غير أن الزمن الذي هو الكفيل الوحيد بكشف الستار عن الأطماع السياسية قد أنزلنا من مماء تلك الآمال المشوشة على بلاط الحقيقة . نحسها بالعين وباليدين . فلم يبق من وعود الانكليز ولا من غير الفرنسيين ، ولا من اهتمام العثمانيين ، ولا من عزيمة الحكومة الأهلية إلا درس واحد يعلمنا أن كل رجاء في غير الرقي الذاتي للأمة أمل باطل وأحلام نائم .

ذهب اتفاق سنة ١٩٠٤ بالبقية الباقية من الأمل الكاذب في فرنسا ، وذهب هذا الوفاق وما تقدمه واقترن به وتأخر عنه من تصرفات الانكليز في البلد بالثقة بعودهم . وذهب سكون العثمانيين من سنة ١٨٨٧ وتصريحاتهم الأخيرة بالثقة بآمالنا باهتمامهم في مصر ، وذهبت مظاهر سياسة الخلاف بقدرة الحكومة الأهلية على المخاطرة لرقيتنا . وذهبت مظاهر سياسة الوفاق برغبتها الأكيدة في إنالتنا الدستور أو استعدادها للعقد في اجابة هذا الطلب ، ذهب ذلك كله فلم يبق إلا القوة الذاتية للأمة تبعنها الى الأخذ بجميع أسباب الرقي العلمية والاجتماعية والسياسية . وليست هذه القوة قليلة إذا صرفت بجد ونشاط في الاعتماد على النفس ، وتحضير الأفكار للدستور ، ثم أخذه بعد ذلك لأنها لا تكون محترمة المصالح إلا إذا كانت قوية ولا تكون قوية إلا بالدستور .

بعد هذه العبارات المنقولة على الدروس العملية التي يقدمها التاريخ لمشاعرنا تحت ضوء الشمس لا زال نرى بعضنا يتلكأ في فكرته السياسية تلك كوا ناعثاً عن طراوة في العزيمة ومبالغة في الاتكال ، وسلامة في الصدر قد لا تفسر إلا بالبله أو بالغفلة .

هؤلاء قد يتخذون المقدمة نتيجة ، والنتيجة مقدمة ، فيقولون ان صوايح الاوربيين في مصر يجعل إلتزامها مستحيلاً أو عسراً على كل طامع ، وأن الأمة متى حسنت أخلاقها ، ونمت ثروتها ، وضبطت طرائق التربية فيها وانتشر لواء العدل عليها قويت واستقلت عن كل ما صاواها . ولا يدري هؤلاء أن الأخلاق لا تحسن مع الحكومة الاستبدادية التي كانت سبباً لفسادها . وان الثروة لا تنمو مع الحكومة المظالمة التي كانت سبباً لنقصها . وان الأمة لا تقوى إلا

إذا أحست بسلطانها . وذلك لا يكون إلا بأن تسعى من الآن في استقلالها الداخلي الأبي أي كسب سلطانها أمام حكومتها . وتلك هي الخطوة الأولى للاستقلال فانظر كيف يقاب هؤلاء النتيجة إلى مقدمة والمقدمة إلى نتيجة . وما أبعد فكراً مثل هذا الفكر غير المرتب أن يؤدي الى نتيجة عملية مضبوطة .

ومنهم من يأخذهم الميل الى العادة القديمة أو الهروب من التكاليف والعمل . فيقولون إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وما دامت الأمة على هذا التقاطع بين أفرادها فلا يمكن أن تنجح . يقولون ذلك ويظنون أنهم قالوا كل شيء . وأنهم برأوا ضارهم من الواجب الأول عليهم في تغيير أنفسهم . ينتظر كل واحد منهم أن يكون هو آخر من يغير نفسه ، لا أول من يغير ما بنفسه ، حتى يغير الله ما بالأمة . ومثل هذا الفكر النائم يستحيل عليه أن ينتج نتيجة عملية حقيقة بالاحترام .

ومنهم من يطلب الدستور ويرجوه لأمته وهو مع ذلك يسمع من قلبه منادياً يناديه بأنه لا حياة له إلاً بالتقريب من السلطة والتزلف اليها ، ليعتز بسلطانها على من يساويه ، ويفتخر برضاها على من يحادثه . ينفذ هذا النداء الخفي فيظهر على أعماله التي لا يفسر عمل منها إلاً بالتفاني في خدمة السلطة ، ان رجلاً حاله كذلك ظاهره الدستور وباطنه الاستبداد . في اسانه القوة وفي قلبه الضعف . في كلامه المساواة الديموقراطية وفي عداه هوس التفاضل بين الطبقات ليس مفضل جدي . مثل هذا الفكر أيضاً يستحيل أن ينتج إلاً نتيجة سيئة على الأخلاق والمبادئ ، بل على الأمة وتمشيها نحو الدستور .

ومن هؤلاء من قلّ فهمه للأشياء . ولكنه مع ذلك فيلسوف بالطبع — كما يرى على الأقل — فيقول لك تلك كلها نظريات في نظريات ، وما النظريات بمخلصة الأمم مما هي فيه من الشرور الذاتية ، ولا الأطلع الأجنبية ، فأعدوا لهم من قوة و . . . الى آخر هذه الفلسفة السوداء . مهلاً أيها الحكيم: إني أشك كثيراً في أنك تأتي أبسط الاعمال من غير أن يتقدم صملك القصد أو النية ، وأنه يوجد في نفسك جزء معنوي يتقدم كل عمل حسي من أعمالك .

فهل تسمح الأمة أيضاً وهي كأن حي مثلك أن تفتكر هي أيضاً قبل أن تعمل، وما فكر الأمة في مصلحتها إلاً نظرية ، فكيف تهرب من النظريات . والله شهيد ان القائلين بهذا المذهب - يريدوننا قبل أن نخطو خطوة الى الدستور - على أن نكون في أعمالنا كالانكليز الذين مضى على كسبهم للدستور سبعة قرون ، على ان الانكليز أنفسهم لاهياة لهم إلاً بالنظريات، فالنظرية هي القلب ، والعمل هو اليد ، والله ما تحرّكت يد في جسم مات قلبه .

ألا ان طريق الحق واضح ، وسياسة مضر قد كشف الزمان عنها كثيراً من أستار الإيهام التي كانت تغشها ، فما على الناس إلاً أن يضعوا لتقدمهم قاعدة ان الحرية الشخصية محترمة ، وان كل سلطة هي للأمة ، وان تقديس السلطات ايقاع للأمة في أخرى مراتب الاستبداد ، وان أول الاعمال أعمال القلوب، فاذا تمكنت من القلوب نظرية الدستور فما هي إلاً فترة حتى تكسبه الأمة .